Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

قراءة في دور القطاع الخاص في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر بين الواقع والمأمول

خلال الفترة (2001-2015)

A reading on the role of the private sector in promoting non-oil exports in Algeria between reality and hopes During the period (2001-2015)

فضيلة بوطورة حيدر بني عطا خولة عزاز
fadila.boutora haiderbaniata Khaoulaazzaz
جامعة العربي التبسي- تبسة جامعة جدارا- الأردن جامعة العربي التبسي- تبسة
Université Larbi Tebessi Jadara University Université Larbi Tebessi
fadila.boutora@gmail.com haiderbaniata@yahoo.com Khaoulaazzaz@gmail.com
المؤلف المرسل : فضيلة بوطورة fadila.boutora fadila.boutora@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2018-11-23 تاريخ القبول : 2019-09-26

ملخص:

شكل القطاع الخاص قاعدة حقيقية استطاع من خلالها أن يلعب دورا محوريا في قيام وتطوير النشاط الاقتصادي في أي دولة، ناهيك عن ذلك فهو يعتبر من أهم المؤثرات في اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة للبترول على حد سواء، والجزائر باعتبارها من الدول المصدرة فهي تتعرض للعديد من الأزمات النفطية والتي تنعكس على اقتصادها بالكامل، وهذا ما يتطلب ضرورة تفعيل مصادر الدخل غير النفطية قصد الحصول على الإيرادات المالية اللازمة التي تحتاجها، فاعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة جعل إيراداتها مرهونة بتقلبات أسعار النفط الدولية، كل هذا جعل الجزائر تقوم بتغييرات عديدة مست القطاع الخاص بالدرجة الأولى، أملا فيه أن يعمل على تنويع الصادرات غير النفطية لها، لكن وعلى الرغم من تلك المجهودات المبذولة من طرف الحكومة مازال الاقتصاد الجزائري شديد التأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط العالمي، مع غياب الدور الريادي للقطاع الخاص الذي نشهد ضعف إسهامه في الدخل الوطني الجزائري.

الكلمات المفتاحية: القطاع الخاص بالجزائر، الصادرات، التنويع الاقتصادي، الصادرات خارج المحروقات.

Abstract

The private sector constitutes a genuine base from which can play a pivotal role in the development of economic activity in any state, not to mention one of the most important influences in the economies of oil exporting and importing countries alike, Algeria as the exporting States are exposed to several oil crises which is reflected on the entire economy, this requires the necessity of activating the non-oil income sources in order to obtain the necessary financial revenues which the country needs, the adoption of the Algerian economy and oil resources as the main source of hard currency earnings are subject to the Vagaries of the international oil prices, all made this Algeria several changes have affected the private sector PRIMARILY, in the hope that work on the diversification on the non-oil exports, but in spite of all these efforts by the Government The Algerian economy is still highly vulnerable to changes in the global oil market, With the absence of the leading role of the private sector, whose weak contribution to Algerian national income.

Keywords: Private sector in Algeria, export, economic diversification, Exports out of hydrocarbons.

تمهيد

إن التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر للدخل هي استراتيجية معظم الدول النفطية خاصة تلك التي لديها القدرة التنفيذية من خلال بروز قطاعات غير نفطية لديها تكون فاعلة كالقطاع الخاص، القطاع المالي، قطاع الخدمات اللوجستية....وغيرها، حيث تأتي إستراتيجية التنويع الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص كأحد الآليات الهادفة إلى تحقيق التنمية للدول بعيدا عن مخاطر الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات، ويكون ذلك بتظافر جهود العديد من الأطراف والشركاء للارتقاء بهذا القطاع خاصة بوجود عدة جهات وجب أن تلعب دورا حيويا لتحقيق الغرض من ذلك. لأن نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص كآلية هامة يكون من خلال خارطة طريق متكاملة تكون بمثابة صمام أمان لحاضر ومستقبل الدول خاصة النفطية منها، لما يشهده الاقتصاد العالمي من

حالة عدم اليقين واستمرار تراجع أسعار الطاقة. ووفقا لهذه التوجهات الجديدة في تنويع مصادر الدخل أثبت القطاع الخاص أهميته، فمن المتفق عليه أن للقطاع الخاص دورا رياديا في توسيع نطاق الحريات الاقتصادية، ومن ثم تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني التي من شأنها التسريع من تحقيق الهدف المتمثل في التنويع الاقتصادي.

والجزائر إحدى الدول النفطية التي عانت من كثرة الأزمات البترولية وخاصة الراهنة منها، وأصبح البحث عن بدائل لدعم اقتصادها ضرورة وحتمية لا خيار وذلك لأجل كسر تبعيتها للموارد الريعية، ولعل من بين أهم الحلول الاستراتيجية المقترحة أمام الاقتصاد الجزائري هو التركيز على انعاش القطاع الخاص لما له من أهمية بالغة ومن تجارب ناجحة في مجال التجارة الخارجية لدى الكثير من الدولوالتي نجحت في الانتقال إلى مرحلة تقوية القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاديات سليمة تتجه نحو الاكتفاء الذاتي، وخلق بيئة اقتصادية تتسم بمقدرة تنافسية عالية في مجال الأعمال من خلال توفير الدولة لكل مقومات قيام قطاع خاص قوي ومنافس وفرص استثمارية واعدة.

1- إشكالية الدراسة : من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل الجوهري التالي: **ما هو واقع الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في ترقية الصادرات غير النفطية بالجزائر خلال الفترة (2001-2015) ؟**

2- أهداف الدراسة: هناك عدة أهداف للدراسة من بينها ما يلي:

- التعرف على واقع وآفاق القطاع الخاص في الجزائر؛
- تسليط الضوء على مدى فعالية التدابير المتخذة في اطار القطاع الخاص في الجزائر؛
- ابراز أهمية الصادرات خارج المحروقات في القطاع الخاص؛

3- منهج الدراسة: من أجل الإحاطة بحيثيات هذه الورقة البحثية تم الاعتماد على الرؤية الوصفية والتحليلية في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على تساؤل الإشكالية الرئيسية للبحث، عن طريق وصف ظاهرة البحث وتشخيصها بغرض استيعاب الإطار النظري للقطاع الخاص ودوره في ترقية الصادرات غير النفطية، ومن ثم الإشارة لواقع الجزائر في هذا المجال، مع إستخدام بعض الجداول الاحصائية لإبراز هذا الواقع.

5- محاور الدراسة: من خلال اشكالية البحث يمكن تقسيم هذا البحث إلى المحاور الآتية:

المحور الأول: القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري؛

المحور الثاني: مساهمة القطاع الخاص في تطوير مجال الصادرات خارج المحروقات؛

المحور الثالث: المعوقات التي تواجه سيرورة القطاع الخاص في الجزائر؛

المحور الرابع: سبل تفعيل القطاع الخاص من أجل ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

المحور الأول: القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري

سعت الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية وسن القوانين والتشريعات المرتبطة بالاستثمار إلى تهيئة البيئة المناسبة لنمو القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي بما يتلاءم والإمكانات المتوفرة لديها خاصة وأن القطاع الخاص يحرك عملية التنمية من خلال الاستثمار وتراكم رأس المال.

والقطاع الخاص بصفة عامة يعرف على أنه: "عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي يكتسي الملكية الخاصة، تقوم فيه عملية الإنتاج بناءا على نظام السوق والمنافسة، وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل مخاطر القرارات والأنشطة المتخذة".[1] ويعرف باللغة الإنجليزية بمصطلح(Private Sector) ، وهو قطاع الأعمال المرتبط بالمؤسسات، والشركات التي يملكها أفراد بصفةٍ شخصيّةٍ، وغير مرتبطة بحكومة الدولة، أو أيّة مؤسسةٍ من مؤسساتها. من التعريفات الأخرى للقطاع الخاص: هو مجموعة المهن، والأعمال التي يعمل فيها فردٌ، أو مجموعةٌ من الأفراد وترتبط بالخبرات، والمهارات المكتسبة سواءً بالاعتماد على التدريب المهني، أو التعليم الأكاديمي، ويساهمُ القطاع الخاص بتوفيرِ الدخل للأفراد، من خلال وجود مجموعةٍ مِن فرص العمل ضمن المُنشآت الخاصة[2].

أولا- أساسيات حول التنمية الاقتصادية، النمو الاقتصادي، ودور القطاع الخاص فيها.

1- التنمية الاقتصادية بين خصائصها وأهم متطلباتها: تعرف التنمية الاقتصادية على أنها عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة، وتنشيط الاقتصاد وتحويله من حالة الركود والثبات إلى حالة الحركة الديناميكية بزيادة مقدرتها على الإنتاج، وذلك عن طريق الاعتماد المتزايد على القطاعات الصناعية مقارنة بالأنشطة التقليدية إضافة إلى تحسين كفاءة العمالة ووسائل الانتاج.[3] وعليه فعملية التنمية الاقتصادية تنفرد بجملة من الخصائص منها[4]: أنها عملية مقصودة تتم بأساليب مرسومة ومخططة تتضمن الاستخدام الأمثل للإمكانيات المتاحة وتتطلب تكاتف جهود مشتركة رسمية وشعبية، فهي ظاهرة متلازمة مع التاريخ تستلزم التطوير والمعاصرة والاعتماد على البحث العلمي والتقدم التقني والتكنولوجي لضمان النجاح والاستمرارية، فالتنمية الاقتصادية ظاهرة انسانية فهو غايتها في تحسين مستوى معيشته وهو أيضا وسيلة في انجاز التنمية من خلال نشاطه فلا تحدث التنمية دون

تدخله، وأيضا هي ظاهرة اقتصادية لاهتمامها بكل القطاعات الانتاجية والخدماتية، كما تسعى لتحقيق الرفاه الاجتماعي فهي بذلك ظاهرة اجتماعية. ومن أهم مقومات التنمية الاقتصادية نجد مايلي:[5]

1-1- الموارد الطبيعية: التي تشكل ركيزة أساسية لعملية التنمية خاصة مع بدايتها.

2-1- الموارد البشرية: يعتبر العنصر الأساسي في التنمية فهي تقوم به وعليه خاصة في ما يتعلق باستثمار الكفاءات والعقول.

3-1- تراكم رأس المال: كالوسائل والمعدات اللازمة للعمليات الانتاجية باعتبار رأس المال هو المحرك الأساسي لعملية التنمية.

4-1- التكنولوجيا: أصبحت مع التطورات الحديثة من أهم أسس ومتطلبات الاقلاع الاقتصادي ومظهر من مظاهر العصرنة.

5-1- المعرفة: هي نسيج من الخبرات والمهارات والمعلومات والقدرات المعرفية الضمنية والواضحة المتراكم لدى الافراد المتدخلين في عملية الانتاج[6]، وهي أيضا الفهم الواضح والمؤكد للأشياء والحقائق وكل ما يدركه أو يستوعبه العقل وهي تجسد حقيقة المعلومات والمبادئ في العقل البشري سواء كانت فطرية أو مكتسبة[7].

2- النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي: يعد النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، ويُعرف بأنه مجموع القيم المضافة إلى كافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين، مثل الزراعة والتعدين والصناعة. وتمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستهلكة في ذلك الإنتاج. والنمو بهذا المعنى هو الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم. كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن، ولذلك يعني النمو الاقتصادي -بشكل عام- زيادة الدخل لدولة معينة.

ويقاس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي، وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها، وتعتبر الزيادة في رأس المال والتقدم التكنولوجي وتحسن مستوى التعليم الأسباب الرئيسية للنمو الاقتصادي، وأصبح تسريع عملية النمو الاقتصادي وظيفة أساسية للاقتصاديين ورجال التخطيط والسياسيين في البلدان النامية والمتخلفة خلال العقود الخمسة الماضية، لأن الاعتقاد السائد هو أن تحقيق النمو الاقتصادي هو العامل الأساسي الذي يحدد مستويات المعيشة. غير أن ثمة عامل آخر يحدد مستويات المعيشة وهو عدم المساواة في الدخول وسوء توزيع الثروة في المجتمع، فزيادة النمو الاقتصادي لا يعني بالضرورة تحسن مستويات المعيشة، لأن ثمار النمو لا تتوزع بصورة عادلة وغالبا ما تستأثر القلة بمعظم منافع النمو.ولهذا فثمة فرق واضح بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فالأخيرة ذات طبيعة كيفية وليست كمية، أي أن تحقيق التنمية الاقتصادية يحتاج زيادة النمو الاقتصادي ولكن هذا النمو يكون مرتبطا بإحداث تغيرات نحو الأفضل في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة مع التنسيق فيما بينها وأبرزها التعليم والصحة والتوظيف.[8]

3- دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية: يحتل القطاع الخاص دورا محوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية انطلاقا مما يتميز به من إمكانيات وخصائص تؤهله للتأثير في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يزيد من أهميته ودوره في النشاط الاقتصادي بشكل يدفع بصانعي السياسة الاقتصادية إلى ضرورة التركيز على آليات تطويره وتوفير المناخ المناسب لنشاطه، إذ أنه وفي ظل اقتصاديات السوق التي تقوم على أساس نشاط اقتصادي قوامه القطاع الخاص، فإن آلية السوق وفي ظل نظام المنافسة هي التي تحدد ما ينتجه وما يستهلكه، حيث يشمل القطاع الخاص كل الأعوان الخواص سواء كانوا أفرادا أو جماعات، أغنياء أو فقراء ولا يقتصر فقط على رجال الأعمال، حيث أنه يشمل بذلك جميع الفئات التي تقبل تحمل المخاطرة من خلال ممارسة نشاط ما لأجل تحقيق أرباح ومداخيل في إطار تعظيم المصلحة الخاصة.

ويبرز القطاع الخاص بمثابة الركيزة الأساسية لقيام وتطور النشاط الاقتصادي في أي دولة، إذ أنه ورغم الجدلية القائمة بخصوص أبعاد نشاطه في ظل تواجد القطاع العام، إلا أن الأدبيات الاقتصادية وبالرغم من اختلافها تشير إلى الأهمية الكبيرة التي يلعبها في التأسيس لنشاط اقتصادي ديناميكي ومزدهر، وذلك في ظل توافر جملة من الشروط التي تعتبر بمثابة الإطار المتكامل لنشاط القطاع الخاص وتفعيل أدائه في الحياة الاقتصادية.[9]

حيث يلعب القطاع الخاص دوره من خلال تطوير المشاريع المعتمدة على المعرفة، دعم وتطوير الأعمال، فضلا عن دور الهام الذي تلعبه البنوك في هذا الجانب من خلال دورها في تمويل تلك المشروعات. وبالنسبة للجزائر فالقطاع الخاص يجب أن يكون فارس المرحلة بعد أن توفر له الدولة كل الدعم والتشجيع، من خلال تأسيس قاعدة صلبة لتمكينه من المساهمة الفاعلة في

عملية التنمية الحقيقية والمستدامة من أجل ضمان حاضر ومستقبل البلاد، وبالتالي فإن هذا القطاع مطالب بإثبات جدارته في المرحلة المقبلة، وطرح أفكار ومبادرات تعزز مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، وقدرته على الخروج من المحلية إلى الإقليمية والعالمية، وبالتالي فإن الفرصة اليوم مواتية للقطاع الخاص وأصحاب المبادرات من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحتى الكبيرة منها للعب دور أكبر في عملية التنمية، وقيادة قاطرة التنمية في المستقبل، بشرط أن توفر الدولة كل مقومات قيام قطاع خاص قوي ومنافس من خلال وجود اقتصاد قوي وفرص استثمارية واعدة وأمن واستقرار وبنية تحتية متطورة وتشريعات حديثة ومتطورة وسلاسة في الإجراءات، وسينعكس ذلك بتطور معدلات النمو الاقتصادي.

ثانيا- دور القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (2002-2015)

تعتبر القيمة المضافة بمثابة مؤشر اقتصادي ذو دلالة في تقييم النمو الإقتصادي، ومنه ستكون بمثابة وسيلة تحليل للحكم على مدى مساهمة كل قطاع أو فرع في هذا النمو المحقق. [10]

وحسب الدراسة التي قام بها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي فإنه في سنة 1994 بلغت القيمة للقطاع العام 617.4 مليار دينار جزائري متمثلة بـ 53.5% من إجمالي القيمة المضافة، بينما كانت في القطاع الخاص تقدر بـ 358.1 مليار دينار جزائري أي 53.5% من إجمالي القيمة المضافة، ومنذ 1998 انعكست هذه الحصص بحيث أصبح القطاع الخاص يحتل المرتبة الأولى بـ 1178 مليار دينار جزائري أي 53.6% بينما القطاع العمومي 1019.8 مليار دينار جزائري أي 46.4%.[11]

وإن التوجه الجديد بعد سنة 1990 لبناء اقتصاد يعتمد على آليات السوق والإنسحاب التدريجي للدولة من الإنتاج المباشر للموارد والخدمات، وأيضا الإطار التشريعي الجديد وما تضمنه من ضمانات وتشجيعات للقطاع الخاص أعطى حيوية لهذا الأخير يمكن ملاحظتها من خلال ارتفاع مساهمته في تكوين القيمة المضافة الإجمالية التي بلغت حوالي 47.5%، وأيضا ارتفاع نسبة الإستثمار الخاص من الناتج المحلي الإجمالي إلى حدود 23.78% سنة 2006، وهذا إن دل فإنما يدل على زيادة ديناميكية القطاع الخاص في جميع الأنشطة.[12]

وقد عرفت الجزائر خلال الفترة (2001-2004) برنامج تنموي يعرف ببرنامج دعم الانعاش الاقتصادي وقد جاء في مرحلة ما بعد التصحيح الهيكلي، والتي تزامنت مع الارتفاع المتواصل والكبير في اسعار النفط، فقامت الدولة بعدة اصلاحات اقتصادية واجتماعية بانتهاج سياسة مالية توسعية فتم تخصيص غلاف مالي يقدر بـ 525 مليار دج لفترة متوسطة الاجل مدتها 04 سنوات. تلاها في البرامج التنموية البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009) في اطار مواصلة وتيرة المشاريع التي سبق اقرارها وتنفيذها في البرنامج السابق، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية في الجزائر نتيجة ارتفاع اسعار البترول وخصص له مبالغ اولية 8.705 مليار دج لتصبح 9.680 مليار دج في نهاية الفترة قصد خلق ديناميكية اقتصادية تسمح بالتنمية والازدهار. وفي اطار مواصلة الجهود لتحقيق التنمية في الجزائر ركزت الجزائر في برنامجها للتنمية الخماسي للفترة (2010-2014) على التنويع الاقتصادي حيث يندرج هذا البرنامج في اطار تكملة برنامجي الانعاش الاقتصادي وتدعيم النمو وخصص له 286 مليار دولار مقسمة بين مشاريع قائمة وإطلاق مشاريع جديدة. ثم تلاه برنامج التنمية الخماسي للفترة (2014-2019) كخطة استثمارية جديدة لمدة 05 سنوات بغلاف يقدر بـ 262 مليار دولار لتعزيز الانتاج المحلي وخفض مستويات الاعتماد على النفط وزيادة مستويات ناتج القطاعات خارج المحروقات بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وخلق اقتصاد تنافسي متنوع[13].ومن ثم فالبرنامج الاخير قد ركز كثيرا على دعم وإنشاء وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يسمح بإنعاش دور القطاع الاقتصادي في التنمية وتحقيق معدل نمو اقتصادي قدره البرنامج بـ 7%.

وبصفة عامة يتمثل الهدف الأساسي من سياسة الإنعاش الاقتصادي في تحفيز معدلات النمو الاقتصادي من خلال رفع الانفاق العمومي. ولذلك سنقوم بتحليل معدلات النمو الاقتصادي الخاصة بالفترة (2002-2015) وتطور القطاع الخاص في تحقيق القيمة المضافة على أساس ثلاثة مراحل أساسية لتتوافق مع البرامج الاستثمارية السابقة، ابتداءا من المرحلة الأولى (2002-2004) التي تتوافق مع تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة(2001-2004) والتي شهدت تحسنا ملحوظا في معدلات النمو الاقتصادي الى غاية 7.2% سنة 2003 تعود أساسا إلى ارتفاع أسعار المحروقات في تلك الفترة، أما المرحلة الثانية للفترة(2005-2010) تم فيها تبني البرنامج التكميلي لدعم النمو لمواصلة المسار التنموي إلا أنها شهدت تراجعا ملموسا في معدلات النمو الاقتصادي وهذا ما يؤكد غياب الدور الاستثماري للقطاع الخاص خارج قطاع المحروقات فالسبب في الانخفاض مثلا سنة 2009 هو نتيجة تداعيات أزمة الرهن العقاري 2008 والتي انخفض من جراءها معدل الطلب على النفط فتراجع بذلك معدل النمو الاقتصادي لدينا بالإضافة الى كل التوقفات للصيانة في مجال انتاج النفط خلال نفس الفترة تسببت في انخفاض معدلات النمو فالسؤال إذن أين هو القطاع الخاص يا ترى؟ وأين هو دوره في اقتصادنا خارج دائرة

البترول أمام وجود برامج تنموية متعددة؟ وفي المرحلة الثالثة (2010-2015) التي تم فيها تطبيق برنامج التنمية الخماسي فعرفت معدلات النمو تحسنا ولكنها لم تتجاوز في المتوسط نسبة 3.3 % ويبقى قطاع المحروقات متذبذب من ناحية المداخيل خلال هذه الفترة ويسجل معدلات نمو سالبة، مما سبب تذبذب لمعدلات النمو الاقتصادي. يساهم القطاع الخاص في المتوسط بنسبة 79.25% من إجمالي القيمة المضافة المحققة، وهذه النسبة في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى حيث بلغت 76.9% سنة 2002 ثم بلغت 78.41% سنة 2005، لتصل سنة 2008 بنسبة 83.8%. ووصلت النسبة إلى 88.29% خلال سنة 2013 وتناقصت إلى نسبة 85.78 % خلال سنة 2015 بإنخفاض طفيف عن السنة السابقة. وهذا ما تبينه معطيات الجدول رقم (01) التالي:

الجدول رقم(01): يبين تطور القطاع الخاص في تحقيق القيمة المضافة خلال الفترة (2002-2015)

الوحدة: مليار دج

البيان	2002		2003		2004		2005		2006		2007		2008		2009	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
مساهمة القطاع العام	505	32.1	550.6	22.9	598.65	21.8	651	21.59	704.05	20.44	749.86	19.20	686.59	16.2	816.8	16.41
مساهمة القطاع الخاص	16791	76.9	1884.2	77.1	2146.75	78.2	2364.5	78.41	2740.06	79.56	3153.77	80.80	3551.33	83.8	4162.02	83.59
مجموع القيمة المضافة	2184.41	100	2434.8	100	2745.4	100	6930.15	100	3444.11	100	3903.63	100	4237.92	100	4979	100
الناتج الداخلي الخام	4522.8		5252.3		6149.1		7562.0		8501.6		9352.9		11043.7		9968.0	
معدل النمو الاقتصادي	5.6		7.2		4.3		5.9		1.7		3.4		2.4		1.6	

البيان	2010		2011		2012		2013		2014		2015	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
مساهمة القطاع العام	827.53	15.02	923.34	15.23	793.38	12.01	893.24	11.7	1187.93	13.9	1313.36	14.22
مساهمة القطاع الخاص	4681.68	84.98	5137.46	84.77	5813.02	87.99	6741.19	88.29	7338.65	86.1	7924.51	85.78
مجموع القيمة المضافة	5509	100	6061	100	6606	100	7634	100	8527	100	9237.87	100
الناتج الداخلي الخام	11991.6		14588.6		16208.8		16643.8		17205.1		18896.1	
معدل النمو الاقتصادي	3.6		2.9		3.4		2.8		3.8		4.0	

Source : Bulletin d'information statistique, Ministére de L'industrie et des Mines, sur **:** http://www.mdipi.gov.dz/

ثالثا- دور القطاع الخاص في التشغيل بالجزائر

دور القطاع الخاص في التشغيل بالجزائر مازال صغيرا مقارنة بدول العالم، وربما يرجع ذلك إلى ضعف مناخ الاستثمار وكثرة المعوقات التي تواجه نمو القطاع الخاص فقد أوضحت معظم الدراسات في هذا المجال أن نجاح القطاع الخاص في التشغيل إنما يتطلب توفير المناخ المناسب لذلك وهو ما يعنى أن تكون هناك رؤية واضحة تبنى عليها خطة إستراتيجية وبرنامج عمل يعمل على تحقيق التنسيق والتكامل بين أدوار هامة في هذا المجال وهي الحكومة، القطاع الخاص والمجتمع المدني.[14] والجدول رقم (02) يبين حجم المساهمة التي يقدمها القطاع الخاص في مجال توفير وإحداث مناصب الشغل.

الجدول رقم (02): مساهمة القطاع الخاص في التشغيل خلال الفترة (2002-2015)

الوحدة: منصب شغل

البيان	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009 السداسي الاول	2014 حتى شهر سبتمبر	2015 حتى شهر سبتمبر
القطاع الخاص	538055	550386	5927585	888829	978002	1064983	1233073	1274465	6223374	6139000
القطاع العام	121504	74764	71826	76283	61661	57146	52786	51149	4342626	4455000

Source : Rapport Annuel2015, Evolution Economique et Monetaire en Algerie, sur : www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba_2015/rapportba_2015.pdf

فمن خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص في خلق مناصب الشغل تتطور بشكل كبير من سنة إلى أخرى، حيث ساهمت القطاع الخاص حتى شهر سبتمبر من سنة 2015 في تشغيل أكثر من ضعفي ما تم توظيفه في عام 2002، كما نلاحظ أن القطاع الخاص يستحوذ على القدر الأكبر من مناصب الشغل ويعود السبب في ذلك إلى أن: القطاع الخاص بحاجة دائمة لموظفين جدد، لأنه كثير مجالات الإبداع والتطوير والتجديد؛ وأيضا القطاع الخاص أكثر ربحية من القطاع العام؛ وعادة القطاع الخاص يكون سريع التطور. ويشغل القطاع الخاص في الجزائر أكثر من 65% من اليد العاملة أي أكثر من خمسة ملايين عامل، فهو أهم قطاع منشئ لمناصب الشغل في الجزائر، وقد بدأ في التنظيم والهيكلة في إطار اقتصاد السوق رغم ضعف مناخ الاستثمار والعراقيل التي تواجه نموه وتطوره.

وحسب هيكلية الاقتصاد الجزائري المتعمدة على المحروقات كمصدر رئيسي للدخل، وعلى الإنفاق الحكومي كمحرك أساسي للاقتصاد الوطني وعلى الواردات من الخارج في ظل غياب قاعدة صناعية وزراعية محلية تلبي الطلب المحلي المتزايد، فكلما زاد معدلات النمو الاقتصادي تزداد إيرادات الخزينة العمومية ويزداد معها حجم الإنفاق العام والبرامج التنموية، الأمر الذي يرفع من مستويات التشغيل و يفتح مناصب الجديدة خصوصا في القطاع العام القطاع المسيطر، رغم أنه من المعروف أن النمو الاقتصادي الكبير ليس بضرورة يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة. والنمو المرتبط بزيادة الإنتاجية لا يمكن أن يؤدي إلى تخفيض البطالة بنسب كبيرة، وهذا ما يخلق نوع من عدم التجانس في السياسة الاقتصادية، بحيث يتم البحث عن هدفين متناقضين في نفس الوقت، هما زيادة الإنتاجية و تخفيض نسبة البطالة. فارتفاع إنتاجية العمل يؤدي إلى زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد دون الحاجة إلى توظيف يد عاملة إضافية، غير أن الزيادة الطبيعية في عدد الوافدين الجدد لسوق العمل تشكل ضغط كبير على قدرة الاقتصاد على امتصاص هذه الزيادة[15]، وهذا ما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار لتشجيع القطاع الخاص على استقطاب أكبر عدد ممكن من العمالة بما يساهم في تنمية البلاد.

المحور الثاني: مساهمة القطاع الخاص في تطوير مجال الصادرات خارج المحروقات بالجزائر

بما أن التجارة الخارجية هي عملية تبادل تجاري للسلع ورؤوس الأموال في شكل صادرات وواردات تنشأ بين أفراد أو حكومات يقيمون في بلدان مختلفة بهدف تحقيق منافع متبادلة فإن الصادرات تعرف على أنها قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية أخرى بغرض تحقيق أهداف ربحية وقيمة مضافة وتوسع ونمو وانتشار وفرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيا جديدة، ويمكن أن تكون صادرات منظورة تتمثل في السلع وصادرات غير منظورة تتمثل في الخدمات.[16]

أولا- متطلبات أهمية القطاع الخاص في تطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات بالجزائر

إن القطاع الخاص هو القطاع المملوك للخواص وتتولى آليات السوق توجيهه ويسعى الى تحقيق أقصى ربح ممكن وينقسم إلى نوعين:[17]

- قطاع خاص منظم يعمل في اطار منظم وبحسابات نظامية.
- قطاع خاص غير منظم يضم العديد من المنشآت كالوحدات الحرفية التي تتوارثها الأجيال في حدود العائلات وتختلط فيها عادة الملكية بالإدارة، ولا تكون لهم حسابات نظامية.

وعموما تظهر أهمية القطاع الخاص في تطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات في مايلي:[18]

- الحد من الاحتكار وتحسين نوعية الإنتاج؛
- تقليص العجز في الموازنة العامة؛
- تشجيع الاستثمار الأجنبي والوطني؛
- تخفيض الديون الخارجية؛
- إعادة إحياء المؤسسات المتعثرة وبعثها من جديد.

إن العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات، من خلال توفير المناخ الاستثماري الملائم، يؤدي إلى تشجيع المستثمرين الخواص على استثمار أموالهم في الجزائر مما يطور القطاع الخاص في جميع المجالات وبالتالي تزداد الحاجة إلى اليد العاملة فيتطور سوق الشغل وتتضاءل نسبة البطالة، ولا يتطور القطاع الخاص إلا إذا وضعت سياسة ورؤية واضحة تستند على بعض المتطلبات نذكر منها:

- فتح قنوات إتصال للمؤسسات الاقتصادية الخاصة مع الأسواق الخارجية لمواكبة التطورات والمستجدات لتحاول عرض منتجات تنافسية متلائمة مع الثورة التكنولوجية؛
- الاعتماد على كفاءات جزائرية لاكتساب تكنولوجيا حديثة والبحث في تطويرها للخروج من التبعية؛
- إيجاد برنامج تصدير فعال يخدم المؤسسة الاقتصادية الخاصة بتنمية صادراتها على المدى الطويل؛
- تأسيس وكالات تجارية تهدف إلى ترقية القطاع التصديري الجزائري للخواص؛

- الاهتمام بتعبئة وتغليف المواد المعدة للتصدير واختيار أنجع الطرق لإيصالها إلى الأسواق الخارجية في ظروف حسنة وفق الشروط المتفق عليها مع المستهلك الأجنبي وفي الآجال المحددة؛
- تكييف القانون الجزائري بما يخدم مصالح المصدرين ويساهم في اقتحام الأسواق الخارجية؛
- يجب على الدولة أن تقوم بمتابعات مالية مستمرة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وكذلك تغطية المخاطر من جهة، ووضع تسهيلات للبنوك من أجل مساندة المصدرين الخواص من جهة أخرى.

ثانيا- مميزات استثمار القطاع الخاص في القطاع الصناعي بالجزائر

تعتبر ضآلة وهامشية حصيلة الصادرات خارج المحروقات من أهم الملامح والمظاهر التي تؤشّر على تدهور تنافسية المؤسسة الإقتصادية الجزائرية. ومع ذلك يتميز القطاع الصناعي الجزائري بإمكانيات كبيرة ومتنوعة يمكن تطويرها واستغلالها في إطار التصدير، فهو يشمل عدة مجالات: الصناعة الالكترونية والكهربائية، الصناعة الغذائية، صناعة النسيج والجلود، مواد البناء، تحويل الخشب والورق، الصناعة الكيماوية والصيدلانية والأسمدة.

ويتكون كل فرع من هذه الفروع من مجموعة من الشركات العمومية والخاصة، تمثل أهم المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين وتشغل عددا مهما من العمال، يؤدي تطويرها وزيادة إنتاجها وتحسين إمكانياتها التنافسية إلى دعم قدراتها على ولوج الأسواق العالمية والدخول في مجال التصدير نحو الخارج وهذا يشجعها على تشغيل أكبر قدر ممكن من العمال.[19]

وللقطاع الخاص قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات بل أنها ساهمت في إحداث فائض من ميزان مدفوعات للكثير من الدول، كما أنها تحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها وهذا ما يؤدي تدريجيا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال تقليل الواردات.[20]

ثالثا- تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر والنمو في قطاع المحروقات وخارجه

رغم الإصلاحات الهيكلية المتخذة من طرف الحكومة في الجزائر والتي كانت متتالية من خلال البرامج التنموية المتعددة، إلا أن الجهاز الإنتاجي في الجزائر لا زال يعاني من قصور كمي (الحجم) وركود نوعي (الجودة)، لا يسمح للمنتوج الوطني من غير البترول والغاز بإقتحام الأسواق الدولية، وتعتبر ضآلة وهامشية حصيلة الصادرات خارج المحروقات من أهم الملامح والمظاهر التي تؤشّر على تدهور تنافسية المؤسسة الإقتصادية الجزائرية[21].

ومن ثم تعتمد الصادرات الجزائرية بنسبة معتبرة على قطاع المحروقات على حساب التنويع الاقتصادي خارج هذا القطاع مما شكل ضعف واضح في صادراتها خارج المحروقات وهو مايدل على فشل المخططات التنموية في إبعاد الاقتصاد الوطني عن الريع النفطي، عن طريق بناء اقتصاد متنوع وتنافسي وسليم يحقق التنمية المستدامة بعيد عن استنزاف المواد الخام وحقوق الأجيال المستقبلية فيها، والجدول رقم (03) يبين تطور حجم الصادرات الجزائرية سواء في قطاع المحروقات أو خارجه مع إجمالي الصادرات.

الجدول رقم (03): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2001-2015)

السنوات	صادرات خارج المحروقات		صادرات المحروقات		اجمالي الصادرات	نسبة التغير%
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%		
2001	49667.8	3.35	1430668.0	96.65	1480335.80	-10.67
2002	56191.9	3.74	1445000.0	96.26	1501191.90	1.40
2003	52053.5	2.73	1850000.0	97.27	1902053.50	26.70
2004	60620.8	2.59	2276827.0	97.41	2337447.80	22.89
2005	66548.3	1.94	3355000.0	98.06	3421548.30	46.37
2006	83264.7	2.09	3895736.2	97.91	3979000.90	16.29
2007	92372.7	2.19	4121790.4	97.81	4214163.10	5.91

20.90	5095019.70	97.55	4970025.1	2.45	124994.6	2008
-34.29	3347636.00	97.69	3270227.5	2.31	77408.5	2009
29.45	4333587.40	97.39	4220106.0	2.61	113481.4	2010
24.01	5374131.30	97.21	5223836.8	2.79	150294.5	2011
5.82	5687369.40	97.20	5527736.5	2.80	159632.9	2012
-8.26	5217099.80	96.95	5057546.9	3.05	159552.9	2013
-5.74	4917598.20	95.78	4709622.4	4.22	207975.8	2014
-29.19	3481837.0	94.32	3284086.0	5.67	197751.0	2015

Source : Office National des Statistique sur www.ons.dz
Et Ministére des Finance, Direction générale des Douane sur :
www.douane.gov.dz/pdf/Avis%20de%20presse%20fr.pdf

من الملاحظ من خلال الجدول رقم (03) أن الصادرات خارج قطاع المحروقات عرفت تطورا خلال السنوات(2001-2015) إلا أن تطورها تغيبه السيطرة التامة للصادرات البترولية والتي تشكل في حجمها فرقا معتبرا، فحتى خلال تحسن الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2005-2008) لكنها بقيت ضئيلة لا تفي بالغرض منها، واستمرت الصادرات الاجمالية في التراجع خلال سنة 2009 نتيجة تداعيات الأزمة العالمية سنة 2008 التي خفضت من الطلب على البترول من جهة وعلى الرغم من عدم تأثر الجزائر بالأزمة إلا انها تأثرت بتداعياتها في سوق المواد الأولية العالمي وخاصة النفط، ومن جهة أخرى خلال نفس الفترة منعت الحكومة الجزائرية تصدير المنتجات الجزائرية الغذائية والتي تحتوي على نسبة من المواد الأولية المدعمة، وكذلك توقيف صادرات النفايات الحديدية خلال نفس الفترة. ولكن رجعت الصادرات خارج المحروقات لترتفع بزيادة قدرها 23.94% خلال سنة 2015، وهذا نتيجة لتطور الانتاج المحلي والتصدير في مادتي: الأمونياك وزيزت النافتا. وعند مقارنة نسبة الصادرات خارج المحروقات بالصادرات الكلية تبقى لا تتجاوز نسبة 3% منها.

وبالتالي فإن دور القطاع الخاص في الصادرات خارج قطاع المحروقات لا يتم إلا بتجسيد نموذج النمو اقتصادي جديد خاصة فما يتعلق بالجوانب المرتبطة بتحسين مناخ الأعمال وعصرنة المنظومة المالية. فمادامت نسبة الصادرات الغير نفطية إلى مجموع الصادرات تشكل أحد مؤشرات التنويع الاقتصادي، فبالتالي يدل الارتفاع المظطرب للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي على أن التغيرات قصيرة الأجل في هذا المؤشر قد تكون مظللة لأنها يمكن أن تعود لتقلبات أسعار النفط وصادراته.

وبالنسبة لاستثمارات القطاع الخاص في الجزائر بقطاع المحروقات فلم يفتح هذا المجال لدرجة حساسيته بالنسبة للاقتصاد الوطني من جهة وتكاليفه الكبرى من جهة أخرى، أما القطاع الصناعي الذي يمكن من خلاله انعاش الصادرات خارج المحروقات فمعظم مفاتيحه لازالت بيد القطاع العام في الجزائر، إما بسبب ضعف امكانيات القطاع الخاص أو لنقص الدعم في هذا المجال بما يشجع على استقطاب الخواص، كرفع الحواجز وخلق قدرة لبناء اقتصاد تنافسي يعمل بصورة فعالة ويخلق نموا اقتصاديا.

والجدول رقم (04) يوضح التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2001-2014) والتي تؤكد على ضعف صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات خلال طول الفترة التي تضمنتها مشاريع تنموية ببرامج مسطرة وأغلفة مالية معتبرة هي أساسا من الريع النفطي، وهذا ما يشير إلى ضرورة إعادة النظر في استراتيجية التنويع الاقتصادي والاهتمام بالقطاع الخاص ودعمه حتى يتمكن من مساعدة القطاع العام في تحقيق التنمية المستدامة للبلاد. فالطاقة والزيوت تشكل نسبة 97% من مجموع صادرات الجزائر والتي أسعارها أساسا مرهون بالسوق العالمي وما يعرفه من تذبذب وتغير للقوى الفاعلة تلحقها تغيرات في الأسعار لا يمكن للجزائر السيطرة والتحكم فيها.

الجدول رقم(04): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2001-2014)

التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية								
السنة	السلع الغذائية	المواد الموجهة للاستعمالات الصناعية			السلع التجهيزية		المواد الاستهلاكية غير الغذائية	المجموع
		الطاقة والزيوت	مواد أولية	مواد نصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية		
2001	2170.1	1430668.0	2851.9	38637.8	1713.2	3384.1	910.7	1480335.8
2002	2769.6	1445000.0	4000.4	41653.1	1621.7	4016.9	2130.1	1501191.9
2003	3702.7	1850000.0	3855.5	39419.1	42.8	2290.8	2742.8	1902053.5
2004	4749.0	2276827.0	6866.2	44311.6	24.4	3582.7	1087.0	2337447.8
2005	4942.0	335000.0	9804.6	47725.6	34.4	2642.7	1398.9	3421548.30
2006	5327.1	3895736.2	14163.4	57385.1	64.7	3162.6	3161.9	3979000.90
2007	6136.3	4121790.4	11757.4	68842.6	42.2	3188.9	2405.4	4214163.10
2008	7657.3	4970025.1	21542.3	89308.4	67.7	4334.5	2084.4	5095019.70
2009	8193.1	3270227.5	12302.3	50258.7	19.5	3075.4	3559.4	3347636.00
2010	23405.5	4220106.0	6977	78567.6	58.8	2235.1	2237.4	4333587.40
2011	25880.9	5223836.8	11717.1	108993.9	25.7	2561.1	1115.7	5374131.30
2012	24438.3	5527736.5	13002.7	118126.9	92.1	2493.5	1479.5	5687369.40
2013	31921.0	5057546.9	8649.9	115349.2	30.9	2269.4	1332.5	5217099.80
2014	26053.5	4709622.4	8818	170819.6	132.7	1305.6	846.3	4917598.20

Source : Office National des Statistique sur www.ons.dz

المحور الثالث: المعوقات التي تواجه نمو القطاع الخاص في الجزائر

هناك جملة من العوامل التي تعتبر بمثابة قيود تحد من تطور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي يمكن تقسيمها إلى نوعين:[22]

أولا- القيود المالية: وهي القيود التي تمس عملية تمويل مؤسسات القطاع الخاص ونجد منها:

1- تكلفة رأس المال: وتتمثل في الفائدة المدفوعة من قبل مؤسسات القطاع الخاص في سبيل الحصول على رأس المال الضروري لنشاطها، وتعتبر من أهم العناصر التي تؤثر على عملية تمويلها ومن ثم في نموها وتطورها، وذلك انطلاقا من دورها الرئيسي في تحديد مدى إمكانية التوسع في الإستثمارات من عدمها. فتكلفة رأس المال عبارة عن المعدل الذي يسمح بالمحافظة على قيمة الأموال المستخدمة من قبل المستثمر أو يمكن تعريفها بأنها معدل المردودية الواجب تحقيقه من خلال تطبيق السياسة المالية بالطريقة التي تضمن لصاحب رأس المال مردودية قابلة للمقارنة مع مردودية أخرى يمكن الحصول عليها من السوق المالي أو تبعا لمعدل مردودية تحدد مسبقا" تكلفة رأس المال المرجحة.[23]"

2- سياسات الإقراض: إن الأهمية التي يحتلها التمويل عن طريق الاستدانة من القطاع المصرفي يزيد من ثقل تأثير سياسات الإقراض التي تتبعها البنوك بشكل كبير على إمكانية حصول مؤسسات القطاع الخاص على التمويل اللازم لمتابعة وتطوير أنشطتها الاقتصادية.

3- درجة تطور أسواق رؤوس الأموال: تساهم أسواق رؤوس الأموال المتطورة وفي ظل العولمة المالية في جلب المدخرات سواء المحلية منها أو الخارجية، وهو ما من شأنه خفض تكاليف التمويل الذي يكون إما عن طريق طرح أسهم أو طرح سندات تبعا للقرار التي يتخذه طالب التمويل، وعليه فإن عدم تطور أسواق رؤوس الأموال بالشكل الكافي يضيق من فرص التمويل المتاحة أمام مؤسسات القطاع الخاص بشكل يؤدي إلى ضعف أدائه في النشاط الإقتصادي.

ثانيا: القيود غير المالية: هناك على غرار القيود المالية جملة من القيود الأخرى غير المالية والتي تؤثر سلبا على تطور القطاع الخاص وتبرز كما يلي:

1- وضعية مناخ الأعمال: إن وضعية مناخ الأعمال في أي دولة لها تأثيرا جد كبير على وضعية القطاع الخاص وأدائه في النشاط الاقتصادي، خصوصا وأنها تشير إلى جملة الضوابط والإجراءات والتشريعات الحكومية التي تحكم نشاط القطاع الخاص بمختلف جوانبه.

2- السوق الموازي: ويقصد به كافة الأنشطة المولدة للدخل التي لا تسجل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام، إما لتعمد إخفائه تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما أن هذه الأنشطة المولدة للدخل تعد مخالفة للنظام القانوني السائد في الدولة.

3- القوانين والتشريعات الحمائية: ونخص بالذكر هنا القوانين المنظمة لحركة رؤوس الأموال وقوانين التصدير والاستيراد وقواعد الشراكة بين رأس المال المحلي والأجنبي، والتي يكون الهدف منها هو حماية الاقتصاد المحلي، إذ أن عدم مراعاتها للظروف السائدة في الاقتصاد العالمي والمحلي من شأنه أن يؤثر سلبا على تطور القطاع الخاص خصوصا في الدول النامية، وذلك من خلال الحد من مشاركة القطاع الخاص الأجنبي الذي يتميز في الغالب بالخبرة والتكنولوجيا المتطورة وله انعكاسات إيجابية على تطور القطاع الخاص المحلي.

4- غياب المنافسة: إن تطور القطاع الخاص وتزايد نموه ومساهمته في النشاط الاقتصادي يرتبط بشكل رئيسي بمدى تطور نظام المنافسة في الحياة الاقتصادية، كونها تعتبر الدافع الرئيسي للمؤسسات على التطور من خلال عمليات الإبداع والابتكار في مختلف الجوانب بما ينعكس إيجابا على أدائها في النشاط الاقتصادي، وعلى هذا الأساس فإنه يتوجب الحد من عمليات الاحتكار والعمل على تحرير التجارة بما يمكن من اتساع السوق ومن ثم فتح المجال للمنافسة وما ينعكس عنها من ارتفاع الكفاءة في الأداء الاقتصادي للقطاع الخاص.

5- تعاظم مكانة القطاع العام: تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن القطاع الخاص وجب أن يتميز بالحرية في النشاط الاقتصادي وكذا في امتلاك وتسيير الموارد الاقتصادية، باعتباره العنصر الرئيسي في قيام النشاط الاقتصادي من خلال تميزه بالكفاءة في الأداء والرشادة في تسيير الموارد، في حين يبرز القطاع العام بمثابة عنصر مكمل لنشاط القطاع الخاص من خلال تأسيس وتهيئة البنية القانونية، المؤسساتية والتحتية، فضلا عن القيام ببعض الأنشطة الاقتصادية الحيوية التي يضمن من خلالها تحقيق المصلحة العامة كخدمات الكهرباء، الغاز والماء.

المحور الرابع: سبل تفعيل القطاع الخاص من أجل ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات

لعل ما سجّل من انخفاض في مساهمة القطاع الخاص في المبادلات التجارية خارج المحروقات بنسبة لا تتجاوز 3% من إجمالي الصادرات الجزائرية إلى الخارج، يستدعي إعادة النظر في السبل الكفيلة بتطوير هذا القطاع وتسهيل نشاطه على المستوى المحلي في البداية من خلال دعم تسييره بجملة من التنظيمات واللوائح والقوانين تستقطب الاستثمارات الأجنبية وتشجع المحلية، وهو ما يكفل نمو هذا القطاع وزيادة مساهمته في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية، ويمكن إجمال أهم السبل الكفيلة بزيادة فاعلية هذا القطاع والرفع من تنافسيته من خلال ما يأتي:[24]

- ضرورة بقاء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الخاصة على إطلاع شامل حول الأسواق الخارجية لمواكبة التطورات المستحدثة فيها ومحاولة الاستقرار في تلك الأسواق حتى لا تتعرض منتجاتها للمنافسة الحادة والتخلف التكنولوجي وهذا ما يجرها إلى الكساد؛
- يستحسن للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في القطاع الخاص الاعتماد على الكفاءات والمهارات المحلية، وكذا مواردها البشرية لاكتساب تكنولوجيا حديثة والبحث في تطويرها للخروج من التبعية؛
- تكييف تعبئة وتغليف السلع المعدة للتصدير من طرف الخواص بحسب وسيلة النقل المستخدمة لنقلها؛
- إنشاء هيئة على مستوى جميع مؤسسات القطاع الخاص تأخذ على عاتقها مهام إيداع وتقديم منتوج يتحلى بجميع المواصفات ومقاييس الجودة التي تتوافر في المنتوجات المنافسة الموجودة في الأسواق العالمية، كما تقوم بإعادة النظر في سياسة التسعير لجعل المنتوج لا يتأثر بالتكلفات الناجمة عن استخدام الجودة، من دون أن ننسى المساعدات المالية التي يجب أن تقدمها الهيئات المصرفية؛
- إيجاد برنامج تصدير فعال يخدم المؤسسة الاقتصادية الخاصة بتنمية صادراتها على المدى الطويل؛
- تأسيس وكالات تجارية تقوم بما تقوم به الممثليات التجارية والدبلوماسية، والتي تهدف أساسا إلى ترقية القطاع التصديري الجزائري للخواص؛
- تأسيس معاهد مكلفة بتكوين إطارات متخصصة في التسويق الدولي، توكل إليها مهمة اختيار الطريقة المثلى لبيع المنتوج الجزائري وإيصاله إلى الأسواق الخارجية مصمما بحسب أذواق المستهلكين الأجانب مع متابعة نوعيته، كما تقوم بحساب نسبة الخسارة المحتملة؛
- يجب على المؤسسات الجزائرية العاملة في القطاع الخاص أن تحاول جاهدة تسليم البضائع سليمة، وفي الظروف الحسنة التي

يفرضها المستورد الأجنبي بالإضافة إلى احترام مواعيد التسليم، وهذا كله بغية ترك انطباع جيد لدى المتعاملين الأجانب؛

- تكييف القانون التجاري ليخدم مصالح المصدرين الخواص ويساعدهم على اقتحام الأسواق الخارجية؛

- إيجاد قانون موحد يعلو جميع القوانين والتشريعات الوطنية، وينظم جميع المعاملات التجارية والاستثمارية الدولية، بما يساهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي ويشجع الاستثمار الخاص؛

- يجب على الدولة أن تقوم بمتابعات مالية مستمرة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وكذلك تغطية المخاطر من جهة، ووضع تسهيلات للبنوك من أجل مساندة الم درين الخواص ووصولهم للهدف المرغوب فيه من جهة أخرى؛

- تسهيل آليات العمل بين البنوك والمؤسسات المصدرة النشطة في القطاع الخاص من خلال تخفيض أسعار الفائدة بالنسبة إلى التمويل الموجه للتصدير مع تمديد آجال تسديد القروض الممنوحة له؛

- تنسيق عمل البنوك وشركات التأمين في مجال التصدير من أجل تخفيض عبء التمويل على المصدرين الخواص وكذا التأمين، والبحث، والترويج ...إلخ؛

- إقامة نظام جبائي ملائم ومشجع لتطوير القطاع التصديري الجزائري؛

- إجراء دراسات وبحوث متعلقة بالأسواق الخارجية، المنتوجات المنافسة، الأسعار ...إلخ، وتقييمها، ما يساعد على إمكانية التصدير، وكذلك المشاركة في المعارض والصالونات المقامة في الخارج؛

- العمل على تسريع الإجراءات الجمركية وتخفيفها قدر المستطاع لدى استيراد المواد الأولية المعدة للإنتاج أو تصدير السلع إلى الخارج، خاصة لمسيري القطاعات النشطة في مجال الخصخصة.

النتائج والتوصيات

أولا- النتائج: يمكن إدراج نتائج هذه الدراسة في ما يلي:

- إنتعاش القطاع الخاص يعتبر من أكبر التحديات التي تواجه الدول لما له من دور فعال في تحقيق التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، لكنه أثبت ضعفه في الجزائر بالرغم من كل الموارد والإمكانيات المتوفرة وفرص واعدة، فقد واجه عدة عراقيل حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة منه رغم بعض النتائج الإيجابية التي أظهرها، ويبقى نجاح القطاع الخاص مرهون بوجود هيئات رقابية تمارس دورها وتعمل على محاربة الاحتكار والتجاوزات في كل المجالات مما سيوفر بيئة أعمال مناسبة.

- عرفت الجزائر تراكم للفوائض النفطية وتطور للعائدات المالية الناتجة عن صادرات المحروقات خلال السنوات الماضية قبل الأزمة النفطية الجديدة وعلى الرغم من البرامج التنموية المخططة من قبل الحكومة لدعم وإنعاش النمو الاقتصادي للبلاد إلا أن تدوير فوائض النفط لم يعطي النتائج المرجوة منه على مستوى معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، أمام غياب وضعف الدور الريادي للقطاع الخاص في مجال الاستثمارات المحلية المنتجة للسلع والخدمات.

- تمثل نسبة الصادرات خارج المحروقات نسبة 3% فقط من إجمالي الصادرات وهي نسبة ضعيفة جدا، مقارنة بالإمكانيات المادية والبشرية التي تتمتع بها الجزائر، مما جعلها عرضة لمخاطر انخفاض أسعار النفط وتفتقر لإستراتيجيات التنويع الاقتصادي الناجح، وجعل من صادراتها منحصرة في القطاع النفطي بنسبة معتبرة جدا.

- تنتج البطالة بشكل عام من تراجع النشاط الاقتصادي وانخفاضه تحت مستوياته الكامنة، وكلما انخفض الناتج المحلي الإجمالي تحت مستويات التوظيف الكامل للعمالة يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة. وعليه قد ساهم القطاع الخاص في التقليل من البطالة، على الرغم من أن مشاريع القطاع الخاص لم تتجاوز من حيث الحجم المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلا انها كانت ذات أثر واضح وذات أهمية كبيرة في تشغيل القوى العاملة في الجزائر، ولكن جودة المنتجات والخدمات المقدمة هي الوتر الحساس في طبيعة عمل هذه المشاريع حتى تستطيع المساهمة في تنشيط الصادرات خارج قطاع المحروقات.

- سياسات الاستثمار المنتهجة بالجزائر غير مشجعة للمستثمرين المحلين والأجانب، سواء على المستوى المالي، أو على مستوى الضوابط والإجراءات والتشريعات، أو حتى على مستوى تنوع الأسواق، كل هذه المعوقات كان لها أثر واضح على تطور استثمارات القطاع الخاص في البرامج التنموية المختلفة.

- مزاحمة القطاع العام في الجزائر للقطاع الخاص وسيطرته على نصيب الأسد من المشاريع الكبرى والمؤسسات الحساسة ضيق من فرص الاستثمار والتوسع للقطاع الخاص، وكذلك خفض من فرص الإبداع والابتكار في الاقتصاد الوطني، ويعود ذلك لافتقار كلا القطاعين إلى آليات عمل واضحة تحكم التعاون بينهما بما يخدم التنمية الاقتصادية للبلاد ويعطي مساحة تفاعل إيجابي بينهما.

- الإصلاحات الحديثة التي تبنتها الحكومة الجزائرية جعلت من مؤسسات القطاع الخاص مجرد مشاريع فتية، أي لم ترق بعد إلى القدرة على القيام بالتصدير على أكمل وجه، مما أثر على مساهمة القطاع الخاص في مجال ترقية الصادرات غير النفطية ضعيفة جدا، مع وجود سلبية عدم التشارك وإنعدام عنصر الثقة بين القطاع العام والقطاع الخاص في المشاريع الكبرى للبلاد،

خصوصا أن السلطات لم تتدخل لرسم استراتيجيات تعاونية واضحة تنهض بالقطاع الخاص وتخفف من أعباء القطاع العام في البحث والتطوير والابتكار.

- **التوصيات:** بناءا على ما تقدم يمكن صياغة التوصيات الآتية:

- على الحكومة الجزائرية السعي لتكييف النظام المصرفي والمالي الجزائري ومتطلبات وحاجيات القطاع الخاص الاستثمارية سواء من حيث توفير رأس المال المطلوب أو من خلال أسعار فائدة ملائمة، حتى يستطيع هذا القطاع الانتاج للسلع والخدمات بنوعية جيدة ومواكبة التطورات العالمية ومواجهة كل التحديات والعراقيل التي تحول دون تطوره. ويجب إعطاء التحفيزات اللازمة للقطاع الخاص من أجل الاستثمار في بورصة الجزائر، وذلك بهدف الحصول على التمويلات اللازمة وتفعيل وتنشيط دور البورصة في الاقتصاد الوطني.

- ضرورة رسم معالم واضحة للدعم المالي للقطاع الخاص من خلال هيئات مالية متخصصة تضمن مرافقة المشاريع ونجاحها في تحقيق أهدافها التنموية عن طريق توفير مناصب شغل وتحسين الأحوال المعيشية للأفراد، بالإضافة إلى تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الموجهة للتصدير.

- إن الحل الأساسي لعلاج مشاكل تطور القطاع الخاص ومساهمته في النمو الاقتصادي يكمن في ضرورة تشخيص واقع القطاع الخاص والتركيز على دور البحث العلمي في تطوير مؤسسات هذا القطاع وكذلك التوصل إلى آليات عمل مشترك تعكس ظروف وواقع حاجات القطاع الخاص لمؤسسات البحث العلمي لتطوير إمكانياته ومساهماته في برامج التنمية. وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في العنصر البشري المحلي، وإعطاءه الشباب فرص الابتكار في العمل مما سيحسن من جودة المنتجات ويمكنها من المنافسة الدولية في الأسواق الخارجية.

- في ظل ما يشهده الاقتصاد العالمي من حالة عدم اليقين واستمرار تراجع أسعار الطاقة، يجب على الحكومة الجزائري وضع محددات ومرتكزات واضحة المعالم لإستراتيجية التنويع الاقتصادي لتحقيق عملية التنمية الشاملة وتحقيق النمو الاقتصادي بعيدا عن تداعيات صادرات المحروقات.

- أمام الرغبة والحاجة الملحة أمام الجزائر تسعى لإيجاد حلول ناجعة لمعالجة مشكلة تنويع الصادرات غير النفطية من جهة، وتفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد من جهة أخرى، تحاول البرامج التنموية في الجزائر البحث عن إستراتيجية واضحة المعالم ولكن ذلك أيضا يتطلب وجود إرادة سياسية قوية تدعم القطاع الخاص وتشجعه على الانتاج والتصدير، فطريق النجاح يبدأ دوما بخطوة أولى.

الهوامش والمراجع

[1]- **OECD;** accelerating pre-poor growth through support private sector development,2004,p:17, sur: http//www.oecd.org/dataoecd/53/21/34055384.pdf.

[2]- مجد خضر، **مفهوم القطاع الخاص**، على الرابط الالكتروني: http://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5

[3]- الطيب داودي، **الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص: 06.

[4]- مصطفى عبد اللطيف، سانية عبد الرحمان، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ط1، 2014، ص ص: 22-23.

[5]- محب خلة توفيق، **التطور واقتصاديات الموارد**، دار الفكر الجامعي، مصر،2011، ص: 163.

[6]- إبراهيم الملكاوي الخلوف، **إدارة المعرفة الممارسات والمفاهيم**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص:30.

[7]- خضير كاظم حمود، **منظمة المعرفة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010، ص: 61.

[8]- **النمو الاقتصادي**، معهد الجزيرة للإعلام على الرابط الالكتروني: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2008/4/6/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A

[9]- محمد صلاح، **دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية: حالة بعض اقتصاديات الدول العربية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الشلف، الجزائر، 2015، ص:29.

[10]- عبد الرزاق مولاي لخضر، **العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر-**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 9، المركز الجامعي، غرداية، 2010، ص: 80.

[11]- السعيد بريبش: **مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية –حالة الجزائر-**، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد الثاني عشر، جامة بسكرة، 2007، ص: 3.

[12]- لخضر عبد الرزاق مولاي وبونرة شعيب، **دور القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر-**، مجلة الباحث، العدد7، ورقلة، 2010، ص: 144.

[13]- علي حبيش، نسيمة بن يحي، **واقع وآفاق الاقتصاد الجزائري في ظل انهيار أسعار النفط(2000-2019)**، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي 29 و30 نوفمبر 2016، ص ص: 12-13.

[14]- لخضر عبد الرزاق مولاي وبونرة شعيب، **مرجع سابق**، ص: 144.

15- مختاري فيصل، **العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي والآثار على السياسات الاقتصادية**، على الرابط الالكتروني: *www.kantakji.com/fiqh/Files/**Economic**s/7841.doc*.

[16]- آليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية الكبرى، على الرابط الالكتروني:

http://www.alyaum.com/article/1028310

[17]- أحمد ضيف، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر خلال الفترة (1989-2012)** ، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014، ص: 1198.

[18]- خاليدة بن بعلاش، **الإطار القانوني والتنظيمي لتشجيع قطاع الصادات خارج المحروقات**، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول " ترقية الصادات خارج المحروقات في الجزائر"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 11و 12 مارس 2014، ص: 6.

[19]- محمد عيساوي، **دوافع تنظيم وتطوير الجزائر لصاداتها خارج المحروقات**، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول " ترقية الصادات خارج المحروقات في الجزائر"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، يومي:11 و 12 مارس 2014، ص ص: 4-6.

[20]- عبد المجيد قدي وأمينة كساب، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، يومي 18 و19 أفريل 2012، ص: 13.

[21]- طارق أبومازن قندوز، **نجاعة التسويق التصديري في ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، (مقاربة تحليلية للفترة 2000-2010) على الرابط الالكتروني:**

www.kantakji.com/media/174923/tasweek.doc

[22]- بودخدخ كريم وبودخدخ مسعود، **رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي**، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الإقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل، يومي 20 و21 نوفمبر 2011، ص ص: 6-10.

[23]- محفوظ جودة وآخرون، **تحليل وتقييم المشاريع، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات**، القاهرة، 2009، الطبعة 2008 -2009، ص: 117.

[24]- بن عبد العزيز: **دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات**، بحوث اقتصادية عربية، العددان 21-22، لبنان، 2013، ص ص: 189-191.